بالتعاون مع «الإنمائي للأمم المتحدة» وتحت شعار «تطبيق الهدف الخامس للتنمية المستدامة»

«العلوم الاجتماعية» تفتتح أعمال ملتقى المرأة التاسع

العقيل : الملتقى يأتي ضمن إطار التعاون الوطني بتنفيذ الهدف الخامس تنموياً بشأن تمكين المرأة

الحضور أثناء السلام الوطني

العقيل تلقي كلمتها

تحت رعاية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية السيدة مريم عقيل العقيل افتتحت مركز دراسات وأبحاث المرأة في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت أعمال ملتقى المرأة التاسع بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تحت شعار «تطبيق الهدف الخامس للتنمية المستدامة: الانجازات والتحديات على الصعيد الإقليمي» أمس في قاعة المؤتمرات بمسرح الشيخ عبدالله الجابر الصباح - الحرم الجامعي الشويخ.

وذكرت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية وراعية الملتقى مريم العقيل في كلمة الافتتاح أن الملتقى يأتي ضمن إطار التعاون الوطني بتنفيذ مشروع دعم دولة الكويت في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشأن تمكين المرأة والذي تقوده الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالتعاون مع مركز دراسات وأبحاث المرأة في جامعة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وأضافت العقيل أن هذا المشروع يأتي انطلاقا من رؤية صاحب السمو أمير دولة الكويت واستجابة لتحقيق رؤية 2035 وخطة التنمية الخاصة بالكويت الجديدة مشيرة إلى أن المشروع يقدم منهاج عمل مبتكر لتعزيز الكوادر المحلية.

وأكدت على أن مشروع دعم تمكين المرأة الكويتية حقق نجاحات في مجالات عدة منها المجال السياسي والاقتصادي والحد من العنف ضدها بالإضافة إلى الجهود المبذولة لإشراك مؤسسات أكاديمية لتعزيز مشاركة الشباب والشابات ليكونوا شركاء في صنع القرار، والاستفادة من خبرات من سبقوهم في المجالات المختلفة.

وبينت العقيل أن مشاركة النساء في القوى العاملة في الكويت تعتبر من أعلى النسب في المنطقة إلا أن النساء يواجهن قلة التمثيل في المناصب العليا في القطاعين العام والخاص موضحة أنه تبلغ نسبة النساء في شغل المناصب القيادية في القطاع الحكومي 13 بالمئة بينما تبلغ في القطاع الخاص 15 بالمئة.

وأفادت أن حكومة دولة الكويت تسعى لوصول المرأة إلى مناصب قيادية في المجال الاقتصادي من خلال تشجيع الشركات على التوقيع وتأييد المبادئ المعنية بتمكين المرأة مشيرة إلى أنه تأتي هذه المبادئ كمبادرة من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة لتدريب الشركات على تطوير خطط عمل لتنفيذ هذه المبادئ العالمية.

كما أشارت العقيل إلى أن إحدى النتائج المهمة للمشروع هو زيادة عدد الشركات الكويتية الموقعة على المبادئ المعنية بتمكين المرأة بمقدار ثلاث أضعاف عددها منذ بداية المشروع متضمنة شركات كبرى في القطاع الخاص.

ومن جانبها رحبت رئيسة مركز دراسات وأبحاث المرأة الدكتورة لبنى القاضي في كلمة لها بجميع المشاركين من داخل وخارج دولة الكويت، موضحة أن تمكين المرأة يعود بالنفع على المجتمع ككل ولا يقتصر على المرأة فقط.

وأشارت إلى أنه تم اختيار تطبيق الهدف الخامس للتنمية المستدامة: الإنجازات والتحديات على الصعيد الإقليمي» لمعرفة ماهية الإنجازات في المنطقة العربية، ومناقشة التحديات على الصعيد الإقليمي، لاسيما وأن للمرأة العربية دورا بارز في جميع القطاعات، موضحة أنه إذا ما تم تمكين المرأة فإن المردود لا يعود فقط على المرأة إنما للمجتمع ككل، لأنه في حال عمل المرأة سيزداد الدخل القومي لدول ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة، مؤكدة على أن اندماج المرأة ضروري في عملية صنع القرار لتقدم أي مجتمع.

وبينت د. القاضي أن الأهداف الرئيسية للملتقى تتمثل في مناقشة الدروس المستفادة وعناصر النجاح الرئيسية للتغلب على السياسات التي تحد من مشاركة المرأة ولتعزيز أهداف التنمية المستدامة 5 في الكويت والمنطقة، لاسيما أن النساء في المنطقة العربية يواجهن مجموعة واسعة من التحديات، بما في ذلك العنف ضد المرأة والظلم القانوني ونقص التمثيل السياسي وانخفاض مستويات التمكين الاقتصادي، كما يهدف الملتقى إلى استكشاف الإجراءات التي اتخذتها الكويت حتى الآن لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 5، وخيارات التغيير والتنفيذ للوصول إلى التنمية المستدامة في المستقبل في الكويت وأماكن أخرى في المنطقة.

وأوضحت أن الملتقى يسعى إلى تحديد الأولويات الرئيسية للتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنفيذ التنمية المستدامة بالمستقبل، وتصميم خارطة طريق للشراكة من أجل برنامج إقليمي للنوع الاجتماعي وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية بالأمر على المستوى الوطني والإقليمي، وكذلك الاستفادة من تبادل الخبرات الإقليمية على تنفيذ الهدف الخامس من التنمية المستدامة على ثلاث محاور رئيسية (سياسية - اقتصادية - اجتماعية)

وأشارت د. القاضي إلى أن المؤتمر يهدف إلى استكشاف الإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت حتى الآن لتنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية وإلى إطلاق تغييرات تحويلية طويلة المدى على الصعيدين الوطني والإقليمي من شأنها تمكين المرأة أهداف التنمية المستدامة، وخيارات التغيير والتنفيذ للوصول إلى التنمية المستدامة في المستقبل بالكويت، وأماكن أخرى في المنطقة، والاستفادة من تبادل الخبرات الإقليمية على تنفيذ الهدف الخامس من التنمية المستدامة على ثلاث محاور رئيسية (سياسية - اقتصادية - اجتماعية)، وذلك عن طريق الأبحاث العلمية المقدمة.

وفي ختام كلمتها توجهت بالشكر إلى معالي السيدة مريم العقيل على رعايتها الكريمة للملتقى، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، وهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة UNWOMAN، مثمنة الدور الكبير للداعمين الرئيسيين للمؤتمر شركة زين الكويت، وشركة إيكويت للبتروكيماويات، ودعمهم لتمكين المرأة في مؤسساتهم وفي المجتمع، والشكر والتقدير لفريق العمل.

ومن جانبها أكدت نائب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية سارا بول في كلمة لها عن هيئة الأمم المتحدة أن الالتزام بأجندة 2030 للأمم المتحدة أصبح أقوى من أي وقت مضى في ظل التقدم الذي يحرزه العالم في مجال تمكين المرأة مبينة أن النساء يصعدن كقائدات كما أن معدلات التعليم للنساء في تصاعد مستمر.

وأشارت بول إلى أن هناك ثلاث مجالات عمل رئيسية تحرص الأمم المتحدة على المضي قدما فيها لدعم المرأة الأول منها هو التمكين الاقتصادي للمرأة سواء كان ذلك في القطاعات التقليدية أو السعي إلى الابتكار لتحقيق التقدم في كل مجالات الحياة، وثانيا هو المشاركة السياسية ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الدعم للمشاركة السياسية للمرأة في جميع أنحاء المنطقة كما يشارك في إطلاق شبكة جديدة من النساء في الانتخابات وأخيرا هو السعي إلى العدالة بين الجنسين. وبينت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل مع الشركاء الوطنيين لوضع معيار شامل للقوانين والسياسات التي تؤثر على تمكين المرأة والحماية من العنف في البلدان المختلفة.

مشاركة النساء بالقوى العاملة في الكويت تعتبر من أعلى النسب بالمنطقة

تتمات

المبارك

وشدد سموه خلال الاجتماع الأسبوعي الذي عقده مجلس الوزراء أمس، على أن الدولة لن تفرط في دينار واحد من المال العام، وحث جميع الجهات الحكومية على بذل أقصى الجهود في سد منابع الفساد والقضاء على أسبابه.

في السياق نفسه طالب مجلس الوزراء الجهات المعنية بمتابعة هذا الملف والعمل وفق الإجراءات القانونية، حتى يتم استرجاع جميع مبالغ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والسعي الجاد لتسليم المدعى عليه للسلطات الكويتية ومحاسبته.

وكان المجلس وضمن جهود الحكومة في متابعة ملف الفساد والقضاء عليه، والإجراءات المتخذة لمحاسبة وملاحقة كل من يثبت تورطه بعمليات التعدي على المال العام، قد استمع إلى شرح قدمه نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء أنس الصالح، حول الإجراءات القانونية التي قام بها الفريق القانوني المكلف من قبل إدارة الفتوى والتشريع، بشأن قضية الاعتداء على المال العام في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وبناء على المستندات والحجج المقدمة من الفريق، والتي أسفرت عن صدور حكم من المحكمة الإنجليزية بالحجز على أصول المدعى عليه فهد الرجعان المدير العام الأسبق للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، في جميع أنحاء العالم.

وقد أشاد مجلس الوزراء بالجهود الدؤوبة التي قامت بها كل من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وإدارة الفتوى والتشريع ودورهما في متابعة قضايا الاعتداء على الأموال العامة للدولة باعتبارها واجبا وطنيا.

من جهة أخرى أحيط المجلس علما بتوصية لجنة الشئون الاقتصادية، بشأن التقرير السنوي الرابع لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر المتضمن الإحصائية الخاصة بنشاط الهيئة ومشروعاتها، وقد أشاد مجلس الوزراء بالجهود المميزة التي تبذلها هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لتعزيز مكانة دولة الكويت اقتصاديا وتحقيق التطور المستمر لتحسين بيئة الأعمال وجذب رؤوس الأموال بما يعزز النمو لتنويع مصادر الدخل.

كما أحيط مجلس الوزراء علما كذلك بتوصية لجنة الخدمات العامة، بشأن إفادة الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية، المتضمنة الجدول الزمني المتوقع لمشروع الاستزراع السمكي بالأقفاص العائمة البحرية في الخيران، ومشروع استزراع الروبيان في الصبية والإجراءات التي اتخذها وزير الإعلام ووزير الدولة لشئون الشباب للكشف عن أوجه القصور والخلل والمسئولين عنها، بشأن عدم التزام الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية بمواعيد توزيع القسائم الجاهزة للاستزراع السمكي والروبيان، وقرر المجلس تكليف الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية باستكمال الإجراءات اللازمة، لتخصيص وتوزيع القسائم الجاهزة للاستزراع السمكي والروبيان وبدء النشاط فيها، وذلك بما يحقق الحفاظ على المخزون وزيادة وفرته مستقبلا، وموافاة مجلس الوزراء بتقرير دوري كل ثلاثة أشهر بهذا الشأن لحين البدء في توزيع تلك القسائم.

كما أحيط المجلس علما بتوصية اللجنة، بشأن إفادة الهيئة العامة للصناعة حول الإجراءات التنسيقية التي تمت بينها وبين الهيئة العامة للبيئة، بشأن ظاهرة تجمع الإطارات التالفة والمستعملة «المستهلكة»، وتسليم موقع الرحيه إلى الهيئة العامة للبيئة، وتكليفها بالتنسيق مع بلدية الكويت والجهات ذات الصلة لاستكمال تنفيذ قرار مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

ثم بحث مجلس الوزراء شئون مجلس الأمة، واطلع بهذا الصدد على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، وقد استمع مجلس الوزراء بهذا الصدد إلى شرح قدمه كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ووزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشئون الإسكان د. جنان بوشهري، حول فحوى الاستجوابين المقدمين لهما موضحان كافة الحقائق والبيانات المتعلقة بالنقاط الواردة في محاور الاستجوابين وردودهما عليها.

وقد أكد المجلس قناعته واطمئنانه للردود التي ساقها الوزيران المستجوبان على محاور الاستجوابين، موضحا أنه إذ يسلم بأن الاستجواب حق دستوري يكفله الدستور لكل نائب، ليؤكد التزام الحكومة وإيمانها المطلق بالديمقراطية التي تجسد التلاحم والوحدة الوطنية قولا وفعلا بين أبناء الأسرة الكويتية الواحدة، مؤكدا ثقته التامة بالوزيرين ومؤازرته لهما.

وزير الصحة

المركز يعتبر إضافة إلى المراكز الصحية لغسل الكلى، والبالغ عددها حتى الآن أربعة مراكز بمساهمة من حسين الخرافي ومحمد العوضي.

وذكر أن المركز يضم 30 سريرا منها 15 للإناث ومثلها للذكور وست غرف للعزل لبعض الحالات، موضحا أنه بالطاقة الكاملة سيخدم في الأشهر المقبلة نحو 180 مريضا.

وأوضح أن الفشل الكلوي مرض مزمن، ينتج عن الأمراض المزمنة غير المعدية كالضغط والسكر، وتأثيرها على المدى الطويل في إحداث قصور بوظائف الكلى مما يؤدي إلى الفشل الكلوي.

ولفت إلى أن الوزارة تعكف الآن على افتتاح وتجهيز مركز لغسل الكلى في منطقة الأحمدي الصحية ليغطي تلك المناطق المجاورة.

على صعيد آخر أعلن وزير الصحة أن مركز الكويت لعلاج مرضى السرطان، سيدخل الخدمة بعد عام ونصف من الآن، وهو مصمم على أحدث الخدمات الطبية وآخر ما توصل إليه العلم من علاج.

ولفت إلى أن الوزارة تعكف الآن على عمل دراسة لوجود مشغل إداري وفني للمشروع، مضيفا أنه في حال الانتهاء من تنفيذ المشروع ستكون الوزارة قد توصلت لقرار بهذا الشأن.

من جانبه قال رئيس مراكز العاصمة لغسل الكلى الدكتور كامل البدر، إن هناك أربعة مراكز لغسل الكلى في محافظة العاصمة، إضافة إلى مركز مستشفى الأميري ومركز واحد في كل من منطقة الجهراء والفروانية والأحمدي وحولي.

ولفت البدر إلى أن أمراض الكلى في الكويت بشكل عام تتراوح ما بين 200 و250 مريضا سنويا، مبينا أن أكثر أسباب مرض الفشل الكلوي طبقا للدراسات التي تم إجراؤها هو مرض السكري وبنسبة 5ر46 في المئة.

أضاف أنه مع العلاجات المقدمة لمرضى السكري فإن عمر المريض يسجل ارتفاعا، لكن هناك استعدادا وراثيا، إذ إن 50 في المئة من النوع الأول لمرضى السكري و20 في المئة من مرضى النوع الثاني معرضون للإصابة بالفشل الكلوي.

وذكر أن غسل الكلى في الكويت بدأ منذ السبعينيات في المستشفى الأميري ومستشفى مبارك الكبير، وفي عام 1984 تم افتتاح مركز العديلية كأول وحدة بعيدة عن المستشفيات لغسيل الكلى.

وفيما يخص معوقات إجراء عمليات زرع الكلى في الكويت أفاد البدر بأنها تتمثل في عدم توفر المتبرعين من الأقارب، فضلا عن أن معظم المرضى لديهم أقارب مصابون بأمراض، وهذا ما دفع الوزارة للبدء في برنامج التبرع بالكلى الذي عمل على توفير أكثر من 1000 كلية حتى الآن.

وأشار إلى أن هناك لجنة مختصة تجتمع بشكل دوري، للنظر في الناحية القانونية والأخلاقية والطبية للمتبرع والمستقبل للكلى.

المجلس ينظر

المالية لن يغلق باستقالة الوزير د. نايف الحجرف، مشيرا إلى أن «أي وزير يتولى وزارة المالية سيحاسب على ما تضمنه الاستجواب من ملفات».

وشدد هايف على أنان المسألة ليست شخصية مع الوزير السابق د. نايف الحجرف، بل هي قضية متقاعدين ومواطنين هضمت حقوقهم من خلال إقصائهم عمدًا عن الاكتتاب في الشركات التي أعلن عنها مؤخرًا، لافتا إلى أن شريحة كبيرة من أبناء الكويت حرموا من الاكتتاب، بسبب الفوائد الربوية التي تتعامل بها الشركات التي نص عليها هذا القانون.

ورأى أن «استقالة أي وزير تعني أنه غير قادر على مواجهة الاستجواب المقدم له، ولا يمكن أن ترمي الحكومة بالوزراء ليتساقطوا واحدًا تلو الآخر دون أن تحل تلك الإشكاليات».

من جهة أخرى ينظر المجلس في الجلسة ذاتها الاستجوابين الموجهين لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح، ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان الدكتورة جنان بوشهري.

كما ينظر المجلس الاستجواب الموجه من النائب عمر الطبطبائي، إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان، والذي وافق المجلس في الجلسة الماضية على تأجيله أسبوعين، بناء على طلب الوزيرة عملا بنص المادة رقم 135 من اللائحة الداخلية للمجلس.

يتعلق المحور الأول من صحيفة الاستجواب وفقا لمقدمه، بـ«التراخي في تطبيق القانون على الجهات المتعاقدة معها المؤسسة العامة للرعاية السكنية، مما كبد الدولة خسائر فادحة وذلك كله بفعل تقاعس الوزيرة عن الاضطلاع بمسؤولياتها للحفاظ على المال العام».

وخصص مقدم طلب الاستجواب المحور الثاني، لما اعتبره «اهدار المال العام، والإضرار بمرفق حيوي من مرافق الدولة، وعرقلة خطط الدولة في التنمية المستدامة»، في حين يعني المحور الثالث بحسب صحيفة الاستجواب بـ«مخالفة أحكام المادتين 98 و130 من الدستور، والإخلال الجسيم بمصالح الدولة وحقوقها وعرقلة المشاريع التنموية».

ويتناول المحور الرابع من الاستجواب، «إساءة استخدام السلطة، والتعسف وإهدار حقوق الدولة التعاقدية في مشاريع وزارة الأشغال العامة، بما يترتب عليه إهدار المال العام». وتطرق المحور الخامس إلى «سوء إدارة الوزيرة لأزمة الطرق والإدلاء بـ» معلومات غير صحيحة أدت إلى تضليل الرأي العام» وفق ما تقدم به النائب.

بليه بحسب جدول الأعمال الانتقال إلى الاستجواب الموجه من النائب رياض العدساني، إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، ويتضمن محورا واحدا بشأن «استغلال الوزير سلطته بممارسات غير سوية، مما يدل على التفريط بالمسؤولية، وعدم الاكتراث للآثار السلبية لهذا الاستغلال على الوزارة والذي يمس بشكل قطعي بالمصلحة العامة».

وكان النائب هايف تقدم في الـ15 من اكتوبر الماضي إلى رئيس مجلس الأمة بالإنابة آنذاك الدكتور عودة الرويعي، باستجواب موجه إلى وزير المالية. بعد ذلك تقدم النائب الطبطبائي بتاريخ 20 اكتوبر الماضي باستجواب موجه إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان، ثم تقدم النائب العدساني بتاريخ 27 اكتوبر الماضي باستجواب موجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بصفته.

وقد أكد مجلس الوزراء في بيانه الصادر عقب اجتماعه الأسبوعي بتاريخ 28 اكتوبر الماضي، تأييده ودعمه لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، ولوزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان، في مواجهة الاستجوابين المقدمين لهما.

وفي عودة إلى جدول الأعمال سينتقل المجلس عقب الانتهاء من النظر في الاستجوابات، إلى بند طلبات تشكيل اللجان البرلمانية المؤقتة ولجان التحقيق، إذ من المقرر البت في تشكيل اللجان من ثم انتخاب أعضاء اللجان التي يوافق المجلس على تشكيلها.

وأدرج على جدول أعمال الجلسة الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الـ15 لمجلس الأمة، للنظر في إحالته إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري البرلمانية.

ومن البنود المدرجة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية، عن الاستجواب الموجه إلى سمو الشيخ جابر مبارك رئيس مجلس الوزراء من العضو النائب عبدالكريم الكندري، والذي أحاله المجلس إلى اللجنة للنظر في مدى دستوريته.

ويتضمن جدول الأعمال مشروعي قانونين أحدهما بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الذي أقره المجلس في المداولة الأولى، والآخر بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون بشأن قانون تنظيم القضاء، بالإضافة إلى تقارير اللجان البرلمانية عن طلبات التحقيق وتقارير اللجان البرلمانية حول المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها.

ويحوي جدول الأعمال أيضا طلبات مناقشة مقدمة من الأعضاء أحدها بشأن «قضية الشهادات المزورة وغير المعتمدة وغير المعترف بها»، وآخر حول «سياسة الحكومة المتبعة نحو المقيمين بصورة غير قانونية» لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنهما وتبادل الرأي بصددهما.

ومما تضمنه طلبات المناقشة المقدمة من الأعضاء: «شروط الإعلانات عن شغل الوظائف بالهيئات والمؤسسات العامة»، و«تزوير وثائق الجنسية الكويتية وما يتعلق به ومعايير، وتعريف بند الأعمال الجليلة الذي يتم تجنيس البعض بموجبه»، لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنهما وتبادل الرأي بصددهما.

الرويعي

والجلسة التي تليها، والتنسيق بين الجلسات والمهمات الرسمية المقبلة، مضيفا أتمنى للجميع التوفيق في بداية دور الانعقاد وعسى الله يوفقهم جميعًا لخدمة بلدهم.

الشعلة

«كويت جديدة 2035».

وقال الوزير الشعلة في كلمته بافتتاح مشروع المختبر المركزي لفحص وتحليل الأغذية المستوردة أمس، إن المشروع أحد أهم المشاريع التي أنشأتها البلدية وفق أحدث التصاميم والتقنيات في منطقة الشرق الأوسط ويأتي ضمن سلسلة مشاريع البلدية التي سوف تفتتحها قريبا.

وأوضح أن هذا المشروع سيكون سدا منيعا وخط الدفاع الأول لحماية صحة وسلامة المواطنين والمقيمين ويحقق مقومات الحياة الإساسية والتميز، مؤكدا حرص البلدية على توفير فرص عمل للشباب الكويتي عبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ستطلقها البلدية في المرحلة المقبلة.

أضاف أن بلدية الكويت حدثت جميع لوائحها وأنظمتها حسب قانون البلدية (33) لسنة 2016 كما تم العمل على اصدار تراخيص البناء الكترونيا، الى جانب التراسل الالكتروني بين قطاعات البلدية المختلفة من ناحية والجهات الحكومية من ناحية أخرى، في سبيل تسهيل المهام على المراجعين وتخفيف فترة الدورة المستندية.

وذكر أن تصنيف الكويت تقدم في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي من المرتبة 97 الى 83، وذلك بفضل العاملين في البلدية الذين يسعون الى تطوير الأنظمة.

وأعرب الشعلة عن الشكر والتقدير لمهندسي البلدية وجميع العاملين فيها على جهودهم الجبارة والانجازات الرائعة التي قاموا بها لتطوير العمل.

وفي تصريح إلى الصحافيين عقب الافتتاح، قال الوزير الشعلة ان المشروع الذي افتتح اليوم سيتم تسليمه الى الهيئة العامة للغذاء والتغذية والجهات المختصة لتشغيله، مبينا انه المختبر الحكومي الاكبر في البلاد، وسيساهم في القضاء على الاغذية الفاسدة عبر مختبراته المختصة بتحليل جميع الاغذية.

الطيران المدني

الدولي في «الطيران المدني» صالح الفدافي، في بيان صحفي أمس، ان حركة الركاب شهدت تسيير 19 رحلة في مواعيدها المجدولة منها خمس رحلات قادمة و14 رحلة مغادرة.

وأشاد الفدافي بجهود جميع الموظفين العاملين في مطار الكويت الذين حافظوا على كفاءة التشغيل، مؤكدا مواصلة الجهود في سبيل رفع وتطوير قدرات الموظفين والمحافظة على حقوقهم ومكتسباتهم.

وكانت «الطيران المدني» أعلنت السبت الماضي، توحيد البدلات للعاملين بنظام النوبة في مطار الكويت الدولي وبرج المراقبة والرادار.

إيران

الرئيس حسن روحاني، إلى جميع زعماء دول الخليج».

أضاف: «سنواصل اتصالاتنا ومشاوراتنا مع الدول المجاورة وجميع الدول المعنية لتوضيح كامل أسس هذه المبادرة، لنتمكن من الانتقال إلى النقطة التي يمكن فيها تفعيل هذه المبادرة وإيجاد السلام والأمن في منطقة الخليج».

وإجابة عن سؤال حول الوساطة لحل الخلافات بين طهران والرياض، قال كبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني: «نعتقد بأن إيران والمملكة العربية السعودية لاعبان مهمان وبارزان في جميع القضايا، ويجب أن نكونا قادرتين على حل جميع الخلافات العالقة بهدوء وثروٍ».

وأوضح عراقجي أن «هناك بالتأكيد اختلاف في وجهات النظر، ولكن الطريق لحله هو بالتأكيد الحوار البناء والتفاعل الإيجابي، والذي نحن بدورنا نرحب به، ونرحب بأي بلد يمكنه أن يمد يد المساعدة، لكن للأسف لم تمد المملكة العربية السعودية حتى الآن أي وجهة نظر مماثلة، ولم تستجب بشكل إيجابي للجهود المبذولة».

يشار إلى أن عراقجي زار موسكو قبل أيام، حيث شارك في مؤتمر عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح والطاقة النووية، يوم السبت الماضي.

وخلال المؤتمر أعلن عراقجي، ان إيران مستعدة للعودة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق النووي، إذا تم رفع الحظر خلال هذه الفترة، والآن الأولوية لإزالة الحظر المصرفي والنفطي.

تحت ضغط

ان «الحملة تهدف لإبقاء الفراغ السياسي القائم حالياً».

كما ألمح بري بحسب ما صرح متحدث باسم كتلته بعد اللقاء النيابي، إلى أن بعض المخططين للفراغ ممن يحاولون خطف مطالب الشارع، هم الذين «شوشوا» وأثاروا ضجة ضد جلسة الغد، متسائلاً «ما معنى رفض جلسة أغلب جدول أعمالها مطالب شعبية يرفعها الحراك ذاته».

وكانت الجلسة المقررة اليوم، أثارت جدلاً في الشارع اللبناني، حيث عبر الحراك عن رفضها، لا سيما ما يتعلق منها بقانون العفو.

ودعت هيئة تنسيق الثورة، وهي هيئة مشاركة في الاحتجاجات التي اندلعت منذ 17 اكتوبر، الإثنين إلى إضراب عام الثلاثاء، في جميع المؤسسات وعلى كامل الأراضي اللبنانية.

كما اعتبرت في بيان أن «الجلسة التشريعية المزمع إقامتها مطعون بدستوريتها، وتشير إلى أن حالة الهلع التي أصابت أحزاب السلطة واندفاعها الأعمى لتمرير قوانين اللحظة الأخيرة لإعاقة مطالب الثورة بمحاسبة الفاسدين، وأبرزها قانون إنشاء «المحكمة الخاصة بمكافحة الفساد» - غير المستقلة والخاضعة لاستبداد المجلس النيابي - هو اعتراف سافرٌ من هذه السلطة بارتكاباتها».

السيستاني

مؤتمر صحفي عقب لقائها السيستاني في مدينة النجف: «لا يمكن أن يعود المحتجون السلميون إلى بيوتهم دون نتائج ملموسة».

وأشارت إلى أن السيستاني عبر أيضا عن قلقه من افتقار النخبة السياسية للجدية الكافية بشأن تنفيذ الإصلاحات.

وانضمت الولايات المتحدة إلى بعثة الأمم المتحدة في دعوة العراق إلى إنهاء العنف الذي قتل بسببه أكثر من 300 شخص، منذ اندلاع الاحتجاجات في أول أكتوبر.

وناشد البيت الأبيض السلطات العراقية بسرعة تنفيذ الإصلاحات الخاصة بقانون الانتخابات من أجل إنهاء المظاهرات المناهضة للحكومة.

وجاء بيان الولايات المتحدة بعد ساعات من دعوة مبعوثة الأمم المتحدة العراق إلى اتخاذ إجراءات مماثلة، كجزء من خريطة طريق لحل الأزمة السياسية في البلاد. وطالبت الأمم المتحدة أيضا بإطلاق سراح المتظاهرين السلميين الذين احتجزوا، ومحاكمة المسؤولين عن الاستخدام المفرط للقوة في مواجهة المحتجين. قالت بلاسخارت إن «المرجعية الدينية قلقة من عدم جدية القوى السياسية في العراق، والرئاسات الثلاث، في التعاطي مع الوضع الراهن، وإن على تلك القوى سلوك طريق آخر إن لم تكن قادرة على ذلك ولا تريد إجراء اصلاحات».